Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **لبنان**

مشاركة منظّمات المجتمع المدني في قضية المفقودين والمخفيين قسرًا أثناء الحرب الأهلية اللبنانية

إنخراط منظّمات المجتمع المدني والاستراتيجيّات التي استخدمتها والتحدّيات التي واجهتها في سعيها للحصول على حقّ معرفة مصير المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان

| ساسكيا هيغن وأليكسي توما |

الخلفيّة ومشاركة منظّمات المجتمع المدني

يُتداول الرقم ١٧,٠٠٠ غالبًا في وسائل الإعلام الدولية واللبنانية عند التعامل مع عدد الأشخاص الذين اختفوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية ولا يزال مكانهم ومصيرهم مجهولًا حتّى اليوم. برز هذا الرقم بعد نشر تقرير حكومي في العام ١٩٩١، يفيد بوجود نحو ١٧,٤١٥ حالة لأشخاص مختفين. مع مرور الوقت، تبنى المجتمع المدني ووسائل الإعلام هذا الرقم، بشكل رمزي، بهدف مناصرة القضية، خصوصًا أنه لم تُعدّ أي لائحة رسمية أو شاملة بعدد الأشخاص المفقودين حتّى الآن. مع ذلك، أشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى أن العدد الفعلي ربّما يتراوح بين ٥,٠٠٠ و٨,٠٠٠ شخص، بالاستناد إلى لوائح أعدّتها أسر الأشخاص المخفيين واللجنة الدولية للصليب الأحمر (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤).

«الحقّ في معرفة الحقيقة» مُعترف به في العديد من المعاهدات[١] والاتفاقيّات والبروتوكولات الدولية،، التي تدعم بحملات من العديد من منظّمات المجتمع المدني. إلى ذلك، يفسّر انعدام الجهود لتقصّي الحقائق بغياب الإرادة السياسية، وتحديدًا بسبب السياق السياسي اللبناني الذي دفع السياسيين إلى تجذير فكرة أن تقصّي الحقائق يمكن أن «يعّرض التوازن الهشّ في البلاد للخطر» (Jaquemet، ٢٠٠٨). أيضًا، لا يزال العديد من المشاركين في الحرب الأهلية أو زعمائها السابقين ناشطين سياسيًا وعلنيًا، ما يعقّد قضية المساءلة والمحاسبة. في لبنان، ساهمت مجموعة متنوّعة من منظّمات المجتمع المدني في إبقاء قضية الأشخاص المفقودين حاضرة أمام الرأي العام، ويعود ذلك أساسًا إلى أن العديد من أعضاء منظّمات المجتمع المدني يبحثون شخصيًا عن إجابات حول أفراد عائلاتهم: بالنسبة لهم إنه نضال يومي.

تُعدُّ لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان[٢] من منظّمات المجتمع المدني الرائدة المُلتزمة بهذه القضية، فهي تأسّست في العام ١٩٨٢، وترأسُها وداد حلواني التي اختطف زوجها في ذلك العام، وقادت مجموعة من النساء اللواتي يمرّرن بالمحنة نفسها. دأبت اللجنة منذ تأسيسها على تنظيم التحرّكات وزيادة الوعي حول القضية بغية الحصول على إجابات حول مصير المفقودين، بالتعاون مع سوليد[٣] الذي أدارها غازي عاد، وكان مع حلواني في طليعة أطول اعتصام نُظّم أمام مقرّ الأمم المتّحدة في وسط بيروت للدفاع عن قضيتهم.

منذ بداية الألفية الثانية، بدأت لجنة الأهالي العمل بشكل وثيق مع العديد من منظّمات المجتمع المدني الدولية والمحلّية. على سبيل المثال، كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاضرة في لبنان منذ العام ١٩٧٦ لرصد هذه القضية، وقدّمت المساعدة لتحديد الأشخاص المفقودين من خلال جمع المعلومات عن مظهرهم، وظروف اختفائهم، والسجّلات الطبّية، وجمع عيّنات الحمض النووي من أفراد الأسرة. كذلك لعبت منظّمة «العمل من أجل المفقودين»[٤] دورًا مهمًا في تقديم الدعم النفسي للأسر. منذ العام ٢٠١٥، بدأ المركز الدولي للعدالة الانتقالية رسم خرائط للمقابر الجماعية، وأخذ شهادات من أجل جمع بيانات وفيرة وتسليمها إلى الحكومة بمجرّد إبداء استعدادها للتعامل مع القضية بنفسها.

من منظور قانوني، عملت لجنة الأهالي بشكل وثيق مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، والمفكرة القانونية (مع المحامي نزار صاغية بشكل رئيسي)، وسوليد لكتابة مشروع قانون في العام ٢٠١٢. كما شارك

١ وقّع لبنان على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في العام ٢٠٠٧ ولكنّه لم يصدّق عليها.

٢ سوف يشار إلى هذه المجموعة لاحقًا باسم «لجنة الأهالي».

٣ تعنى سوليد بدعم اللبنانيين في الاعتقال والمنفى، أسّسها الناشط غازي عاد في العام ١٩٨٩ وكانت ناشطة في حملاتها ضدّ جرائم الاعتقال التعسّفي والاختفاء القسري على يد الجيش السوري وأجهزة المخابرات اللبنانية.

٤ العمل من أجل المفقودين هي منظّمة لبنانية تعنى بحقوق الإنسان، تقضي رسالتها بالمساهمة في الكشف عن مصير المفقودين والالمخفيين في لبنان، وتعزيز عملية المصالحة المستدامة ومنع تكرار العنف في البلاد.

المركز اللبناني لحقوق الإنسان[٥] في صياغة هذا القانون. وفقًا لما نشرته مؤسّسة أمم للتوثيق والبحوث حول القانون، فإن «مسوّدة ٢٠١٢ تستحق إشارة خاصّة، لأن المقارنة بينها وبين القانون الساري رقم ٢٠١٥ حول المفقودين والمخفيين قسرًا [صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨] لا تترك مجالًا للشكّ في أن المسوّدة كانت مصدرًا رئيسيًا للإلهام».

في دراسة الحالة الراهنة، من المهمّ التمييز بين «الأشخاص المفقودين» و«المخفيين قسرًا» وفقًا لوديع الأسمر من المركز اللبناني لحقوق الإنسان. ينصّ القانون ٢٠١٥ على أنه سوف يحقّق في قضايا كلّ من المفقودين والمخفيين قسرًا، وهو أمر لم تتفق عليه جميع منظّمات المجتمع المدني، كون شريحة «الأشخاص المفقودين» أوسع بكثير وهناك صعوبة في تحقيق العدالة لها وإحقاق المساءلة حولها، فضلًا عن إمكانيّة حصول الاختفاء بالصدفة، في حين أن المخفيين قسرًا محرومون من حرّيتهم ومصيرهم مخفيٌ عن قصد.

تتناول دراسة الحالة القانون ٢٠١٥ ونشاط منظّمات المجتمع المدني في لبنان على مدى عقود من أجل فهم الإنجازات الأخيرة والتحدّيات المقبلة بطريقة أفضل.

الجدول الزمني

منذ العام ١٩٨٢، كان هناك بعض المعالم البارزة المفترض مراعاتها لفهم الإنجازات الحالية ووضع هذه القضية على جدول الأعمال السياسي. اتسمت الجهود الحكومية السابقة لتوضيح قضية المفقودين بانعدام الفعالية، بحيث لم تعالج مخاوف الأهالي بشكل كافي. أُنشِئت ثلاث لجان حكومية معنيّة بالمفقودين في الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٥ (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤)، وغالبًا بعد حملات كبيرة نظّمها المجتمع المدني. على سبيل المثال، في العام ١٩٩٩، نظّمت لجنة الأهالي أوّل حملة واسعة النطاق تحت شعار «حقّنا نعرف»، فخطّطت لمجموعة نشاطات في مناطق مختلفة، وتضمّنت حملات إعلامية وتوزيع الملصقات والمنشورات. جذبت الحملة مؤيّدين جُدد وصحافيين وفنانين وأكاديميين مع نموّ الدعم لها، ما دفع إلى إنشاء أوّل لجنة حكومية معنيّة بالمخفيين قسرًا في العام ٢٠٠٠. بمعزل عن الاعتراف بوجود أربع مقابر جماعية للمرّة الأولى، لم يكن تقرير اللجنة الحكومية لعام ٢٠٠٠ مُثمرًا في العثور على إجابات حول مصير المفقودين والمخفيين قسرًا، إذ ذكر استحالة التعرّف على رفات المخفيين، ونفى مزاعم وجود لبنانيين محتجزين في سوريا أو إسرائيل (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤). رفض الأهالي النتائج الصادرة عن هذه اللجنة كونها أعلنت أيضًا عن وفاة أحبائهم من دون وجود أي دليل على وفاتهم أو معرفة مكان رفاتهم.

في العام ٢٠٠٩، قدّمت لجنة الأهالي ومنظّمة سوليد دعويين أمام مجلس شورى الدولة طلبت فيهما من الدولة حماية المقابر الجماعية (المذكورة في تقرير اللجنة الحكومية لعام ٢٠٠٠)، وأيضًا سعتا للحصول على نسخة من التقرير الكامل لتحقيقات اللجنة وطالبتا باحترام حقّهم في معرفة الحقيقة (المفكرة القانونية، ٢٠١٤). في العام ٢٠١٤، اتخذ مجلس شورى الدولة قرارًا يقضي بنشر التقرير كاملًا، وذكر أن عائلات المخفيين لها «الحقّ في المعرفة»، وهو ما شكّل علامة فارقة في محاولات منظّمات المجتمع المدني المُستمرّة للبحث عن الحقيقة (مركز دعم لبنان، ٢٠١٦).

كما ذكرنا، أصدر مجلس النوّاب القانون ٢٠١٥ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، ووعد بالتحقيق في مصير آلاف المفقودين من خلال إنشاء هيئة وطنية مستقلّة ومحايدة مؤلّفة من محقّقين وعلماء ومحامين ومندوبين عن لجنة الأهالي.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

خلال المسار النضالي، اتخذت التكتيكات والاستراتيجيّات أشكالًا عدّة وتناولت مستويات مختلفة من القضية. حتى بداية الألفية الثانية، كانت لجنة الأهالي - بالتعاون مع سوليد - تعمل بشكل أساسي على رفع مستوى الوعي حول القضية لدفعها إلى الأجندة السياسية، من خلال تنظيم احتجاجات سلمية في بيروت، وحملات صحافية، وتوجيه رسائل إلى رئيس الجمهورية، وتنظيم اعتصامات أسبوعية أمام

٥ المركز اللبناني لحقوق الإنسان يديره وديع الأسمر، عُرف سابقًا باسم «سوليدا/ SOLIDA» قبل أن يصبح CLDH في العام ٢٠٠٦.

مجلس النوّاب، والضغط على السلطات السياسية. خلال هذا المسار النضالي، قضت إحدى الإستراتيجيّات المهمّة لمنظّمات المجتمع المدني بمحاولة تجاوز الخطوط الطائفية والحزبية وتصوير القضية على أنها قضية موّحدة ووطنية وعاطفية وقانونية. قدّمت لجنة الأهالي نفسها على أنها غير طائفية وغير حزبية، بمعنى أنها غير مرتبطة بأي حزب سياسي، وأعضاؤها من خلفيّات ديموغرافية مختلفة (Civil Society Knowledge Centre، ٢٠١٥).

إن تقدّم أعضاء لجنة الأهالي في السنّ، ينعكس أيضًا على الذكريات التي يحملونها من سنوات الحرب الأهلية. لهذا السبب، بدءًا من العام ٢٠٠٥، بدأت العديد من منظّمات المجتمع المدني[٦] بالإضافة إلى لجنة الأهالي التي تترأسها حلواني في توثيق وأرشفة عقود من عملهم بهدف نقلها إلى الأجيال المُقبلة، وهي معلومات يمكن استخدامها عند بدء الحكومة بالبحث الفعلي. إن أسلوب التوثيق مهمّ في جعل القضية مُستدامة ولا تتلاشى مع تقدّم المناضلين بالسنّ.

ومن الأدوات المهمّة الأخرى التي برزت في هذه القضية نذكر التقاضي، الذي أثبت إمكانيّة العمل عبر مسار قانوني حتى لو تعارض مع السياسة[٧]. بدءًا من العام ٢٠٠٩، تمّ تأطير القضية باعتبارها قانونية وقائمة على الحقوق، وليست سياسية. يمكن اعتبار العمل القانوني تكتيكًا ووسيلة تقوي وتضفي شرعية على القضية، إذ تصبح أكثر حيادية وشمولية ويصعب مناقضتها، ما يجعلها أكثر مقاومة أمام محاولات التسييس.

العوامل المؤثّرة

لم يكن تمرير القانون في العام ٢٠١٨ مُمكنًا لولا بعض الحلفاء المُهمين للمجتمع المدني، وهو ما يعدُّ من العوامل الإيجابية المؤثّرة. على مرّ السنين، شارك بعض النوّاب في إدخال القانون إلى البرلمان، وأيضًا العديد من وسائل الإعلام التقليدية - على سبيل المثال السفير والأخبار والجديد – التي غطّت القضية عن كثب وناصرتها، وأخيرًا، ساهم التمويل الدولي أيضًا بتحقيق بعض النجاحات. نوضح تاليًا العوامل الثلاثة المؤثّرة للسياسيين ووسائل الإعلام والدعم الدولي.

ساعدت الاتصالات مع بعض النوّاب، مثل زياد القادري وغسّان مخيبر، أو رئيس لجنة حقوق الإنسان ميشال موسى، وأخيرًا رئيس الجمهورية ميشال عون، في إدراج القضية على الأجندة السياسية. كانت هذه الشخصيّات السياسية متحمّسة للتحدّث مع منظّمات المجتمع المدني حول قضية المخفيين قسرًا. قدّم القادري ومخيبر مشروع قانون العام ٢٠١٢ إلى البرلمان[٨]، وقد أتى ذلك نتيجة الضغوط ودعوات التأييد المُكثّفة من منظّمات المجتمع المدني، التي استهدفت هؤلاء المسؤولين الحكوميين، سواء عبر إقامة اجتماعات عدّة معهم

٦ على سبيل المثال الجنة الدولية للصليب الأحمر، ACT، UMAM، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

٧ نزار صاغية، مقابلة شخصية.

٨ كارمن. أبو جودة، مقابلة شخصية.

أو إعداد العرائض. في الواقع، كان هؤلاء الحلفاء حاسمون في مواجهة التحدّيات التي ما زالت تنتظر تطبيق القانون، لكنّهم مع ذلك لم يأتوا بسهولة. تلقّت لجنة الأهالي، في الماضي، تهديدات عدّة نتيجة عملها، في حين كان المسؤولون الحكوميون يشدّدون على أن قضيتهم سوف تشعل فتنة أهلية. لقد واجهوا العديد من الوعود الكاذبة ولم يتم اعتبار قضيتهم ذات أولوية، ما دفع لجنة الأهالي إلى مواصلة الضغط.

من العوامل الأخرى لنجاح منظّمات المجتمع المدني، نذكر رغبة العديد من وسائل الإعلام من خلفيّات مُتعدّدة - التلفزيون والصحف – في تغطية أعمال المجتمع المدني. كان هناك اهتمام كبير، ولا يزال، بقضية المخفيين، إلّا أنه يتركّز بشكل أساسي مع اقتراب إحياء ذكرى الحرب الأهلية (١٣ نيسان/ أبريل) واليوم العالمي للمفقودين (٣٠ آب/ أغسطس). كانت وسائل الإعلام عمومًا على استعداد تام لدعم القضية ولجنة الأهالي، وغالبًا كانت تقدّم الإعلانات والتغطية الإعلامية والحملات من دون تكبيد اللجنة أي تكلفة[٩].

يكمن التأثير الإيجابي الأخير في المجتمع الدولي، الذي يقرّ «بالحقّ في المعرفة»، ويدعم جهود منظّمات المجتمع المدني اللبنانية في تأمين هذا الحقّ. كانت العديد من الدول الأوروبية، مثل سويسرا وألمانيا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، على استعداد لتمويل جهود منظّمات المجتمع المدني[١٠]. لكن التمويل تناقص في السنوات الماضية، بسبب أولويّات أخرى، مثل الأزمة الإنسانية للاجئين السوريين وقضايا إقليمية أخرى. مع ذلك، لا تزال المشاركة الدولية قائمة، على سبيل المثال تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتسهيل المناقشة وتعطي الأولوية لهذه القضية في الاجتماعات مع صانعي السياسات، وكذلك التمويل الدولي المُتاح لأرشفة وتوثيق حالات المخفيين.

على الرغم من التأثيرات الإيجابية المذكورة، من الضروري ملاحظة العقبات والتحدّيات التي تواجه منظّمات المجتمع المدني، إذ أشار العديد منها إلى أن التمويل يشكّل مسألة حسّاسة في هذه القضية. بهذا المعنى، يقول وديع الأسمر إن التمويل يخلق مشاكل أكثر ممّا يحلّها. يميل الناشطون المتطوّعون إلى العمل بشكل أفضل من الموظّفين بأجر، وهو السبب الذي يدفع الأسمر للاعتقاد بأن تمويل المنظّمات غير الحكومية الدولية محفوف بالمخاطر، لأنهم قد يرغبون في فرض أجندتهم وأهدافهم على قضية لبنانية. كذلك حذّرت وداد حلواني من حاجة منظّمات المجتمع المدني إلى توخي الحذر في قبول الأموال من المانحين المحلّيين لأن ذلك قد يخلق تبعية ويعيق القضية في النهاية.

أيضًا تبرز عقبة أخرى مُحتملة أمام تطبيق القانون ١٠٥ وهي المادة ٣٧ المتعلّقة بالمساءلة[١١]. في الواقع، لا تعطي لجنة الأهالي الأولويّة للمساءلة، لأنهم يريدون أساسًا التوصّل إلى حلّ لمعرفة مصير أحبائهم. تزعم منظّمات المجتمع المدني المختلفة أن وزارة العدل أدرجت هذه المادة نتيجة مشاحنات سياسية من أجل تأخير و/ أو عرقلة العملية القانونية التي ينشِئها القانون ١٠٥. مع ذلك، توضح لجنة الأهالي رغبتها بالحصول على إجابات عن مصير المخفيين وليس وضع الناس في السجون[١٢]. في الوقت نفسه، قال وديع الأسمر من المركز اللبناني لحقوق الإنسان إن المادة ٣٧ هي جزء إيجابي من القانون، لأنه يرى المساءلة جزءًا مهمًّا من خلق مجتمع عادل. وهو ما يدلّ على أن منظّمات المجتمع المدني المختلفة ليس لديها الرأي نفسه في كلّ الأمور. في الواقع، على الرغم من أن جميع منظّمات المجتمع المدني لديها هدف مشترك بعد أن أصبح القانون ١٠٥ نافذًا، إلّا أن هناك اختلافات صغيرة في كيفية التعامل مع هذا القانون. ترى حلواني ولجنتها أن قضيتهم عبارة عن كفاح يومي لأن عدم الحصول على إجابات عن أحبّائهم يؤثر عليهم يوميًا. في حين أن بعض منظّمات المجتمع المدني، مثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، ترى قضية المخفيين في إطار أوسع، وجزءًا من خطاب العدالة، وخطوة أساسية في تحقيق المصالحة في أي مجتمع ما بعد الحرب. يقول وديع الأسمر: «عدم الوضوح بشأن المخفيين قسرًا ليس جريمة بحقّ الضحايا وعائلاتهم فقط، بل جريمة بحقّ المجتمع»[١٣]. نظّم المركز الدولي للعدالة الانتقالية رحلة إلى البوسنة حتى تتمكّن لجنة الأهالي من استخلاص الدروس من سياق ما بعد الحرب، وهو ما شكّل مصدر إلهام لصياغة القانون في لبنان. من خلال الاقتباس من بلدان أخرى مثل قبرص والبوسنة التي مرّت بمرحلة انتقالية مُماثلة، يتضح أن لبنان ليس في وضع فريد من نوعه.

الخلاصة

عمل المجتمع المدني على مستويات متعدّدة: من الضغط الحكومي عبر إعداد العرائض وتنظيم والمظاهرات إلى العمل التنفيذي مثل التوثيق ورسم خرائط المواقع وجمع المعلومات عن المخفيين وأخذ عيّنات الحمض النووي. في الوقت نفسه، ساهمت المساعدة القانونية من نزار صاغية والمفكرة القانونية، وكذلك المركز اللبناني لحقوق الإنسان، في وضع مشروع القانون الذي شكّل أساس القانون الساري الذي أقرّ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، علمًا أن مشروع القانون وعملية التوثيق جعلاها قضية مُستدامة. ساهمت كلّ هذه العوامل في نجاح قضية المفقودين، وهو ما تمثّل بإقرار قانون يمنح منظّمات المجتمع المدني أساسًا قانونيًا للمضي قدمًا في نشاطها. مع ذلك، يستمرّ نضال هذه المنظّمات، لا سيّما أن وجود العديد من القضايا المُلحّة المطروحة في لبنان، يسهّل نسيان قضية المخفيين فيما يزال العديد من أسرهم ينتظرون الأجوبة حول مصيرهم.

الدروس المُستفادة

- ساهم النهج المُتعدد المستويات لعمل المجتمع المدني في هذا النجاح. صيغ مشروع القانون بالتشاور الوثيق مع الأهالي، فيما أثبت النهج القانوني نجاحه. بمرور الوقت، بدأت منظّمات المجتمع المدني المختلفة في توحيد أصواتها على مطلب واحد وواضح وغير طائفي وغير حزبي وهو الإجابة عن مصير أحبائها، خصوصًا أن هذا الطلب الموحّد هو المفتاح لوضع القضية على الأجندة السياسة. مع ذلك، لا يزال هناك بعض المفاهيم المتضاربة حول الاختفاء القسري والعدالة والمساءلة بين المجتمع المدني.
- ساهم التعاون مع مختلف أنواع المنظّمات، بين المجتمع المدني والحكومة، وكذلك مع وسائل الإعلام والمنظّمات الدولية لحقوق الإنسان، في نجاح القضية.
- لا تزال التحدّيات قائمة فيما يتعلّق بتنفيذ القانون ١٠٥ نظرًا إلى بند المساءلة الحسّاسة. لدى منظّمات المجتمع المدني المختلفة رؤى مختلفة حول تطبيق القانون، والتي قد تكون إشكالية.
- تعتبر الأساليب التي تساهم في استدامة القضية حاسمة للغاية، مثل التوثيق والأرشفة، وهو ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

٩ وداد حلواني، مقابلة شخصية.
١٠ كارمن. أبو جودة، مقابلة شخصية.
١١ المادة ٣٧: « كل من أقدم بصفته مُحرّضًا أو فاعلًا أو شريكًا أو متدخّلًا في جرم الإخفاء القسري، يعاقب بالأشغال الشاقّة من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة وبالغرامة من ١٥ مليون ليرة لبنانية حتى ٢٠ مليون ليرة لبنانية.
١٢ كارمن أبو جودة، مقابلة شخصية.
١٣ وديع الأسمر، مقابلة شخصية.

المراجع:

Civil Society Knowledge Center. (2015). Committee of the Families of Kidnapped and Disappeared in Lebanon. Retrieved from https://civilsociety-centre.org/party/committee-families-kidnapped-and-disappeared-lebanon

International Center for Transitional Justice. (2012). Armed with the Right to Truth, Families of the Missing Lobby to Learn Their Fate. Retrieved from https://www.ictj.org/news/armed-right-truth-families-missing-lobby-learn-their-fate

International Center for Transitional Justice. (2014). Failing to Deal with the Past: What Cost to Lebanon? https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Lebanon-Impunity-Report-2014.pdf

International Center for Transitional Justice. (2013). Lebanon: Addressing the Legacy of Conflict in a Divided Society. Retrieved from https://www.ictj./org/sites/default/files/subsites/lebanon-legacy-conflict

International Committee of the Red Cross. (2018). The missing in Lebanon: We're halfway there. Pass the law. Retrieved from https://www.icrc.org/en/document/missing-lebanon-were-halfway-there-pass-law

International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, Human Rights Platform. Retrieved from https://www./humanrights.ch/en/standards/un-treaties/disappearance

Jaquemet, I. (2009). Fighting Amnesia: Ways to Uncover Truth about Lebanon's Missing. The International Journal of Transitional Justice, Vol. 3, 69-90.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

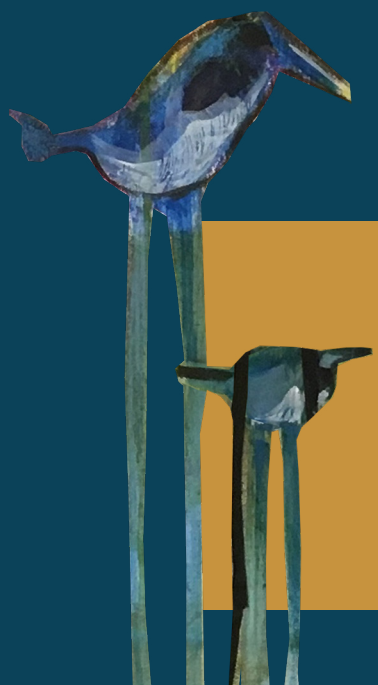

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub